

كلمة صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود
وزير خارجية المملكة العربية السعودية
في "المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية
الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين"
نيويورك - 3 صفر 1447هـ الموافق 28 يوليو 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني في مستهل كلمتي أن أتوجه بخالص الشكر
والتقدير لمعالي وزير الخارجية الفرنسي، ولمعالي الأمين
العام، ولمعالي رئيس الجمعية العامة، ولرؤساء مجموعات
العمل على ما بذلوه من جهود بناءة في الإعداد لهذا المؤتمر
المهم، الذي يشكل فرصة سانحة لتحريك مسار السلام.

السيدات والسادة،

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظل استمرار التصعيد، وتوسيع
رقعة الصراع، دون أي اعتبار للتبعات الإقليمية والدولية،
وبما يكرس سياسة الإفلات من العقاب وفي الوقت ذاته،
يتعرض الآلاف من المدنيين لأبشع أنواع الانتهاكات

الجسيمة، من تجويع وقصف وتهجير، وتقويض ممنهج
لكافة الجهود الدولية لإيصال المساعدات ورفع المعاناة عن
أهلنا في غزة.

وفي موازاة ذلك، تمتد الانتهاكات الإسرائيلية إلى
الضفة الغربية والقدس الشريف، حيث تفرض قيودا تعسفية
وسياسات استيطانية وممارسات ممنهجة تهدف إلى تغيير
الطابع الديني والديموغرافي.

تؤكد المملكة أن الأمن والسلام لا يتحققان عبر سلب
الحقوق أو فرض الأمر الواقع بالقوة، مثل هذه السياسات
تؤدي إلى تغييب الاستقرار، وتآكل فرص السلام، وتغذية

بيئة العنف والتطرف، بما يهدد الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.

أصحاب المعالي والسعادة،

تشيد المملكة بما عبر عنه فخامة الرئيس محمود عباس من التزام صادق بالسلام، وبالجهود الإصلاحية الجادة التي تقودها الحكومة الفلسطينية برئاسة دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى، وهي جهودٌ تستحق الدعم والتقدير، وندعو في هذا السياق إلى تضافر جهود المجتمع الدولي في دعم الشعب الفلسطيني في بناء قدراته وتمكين

مؤسساته الوطنية، وذلك عبر مساندة السلطة الوطنية الفلسطينية والخطوات الإصلاحية التي تقوم بها.

السيدات والسادة،

تؤمن المملكة بأن السلام لا يمكن أن يبني دون تمكين الشعب الفلسطيني اقتصاديا وتنمويا ومن هذا المنطلق، تعمل المملكة على تعزيز تعاونها مع السلطة الفلسطينية في مجالات التعليم، وتنمية القدرات البشرية، ودعم التحول الرقمي، والتعاون مع القطاع الخاص، لتمكين الاقتصاد الفلسطيني من النهوض وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ونشير هنا إلى الدور المحوري الذي تلعبه المنظمات
الدولية والبنوك التنموية، وعلى رأسها البنك الدولي
وصندوق النقد الدولي في دعم الشعب الفلسطيني
ومؤسساته، سواء من خلال تمويل مشاريع تنموية أو عبر
تقديم الدعم الفني وبناء القدرات.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية المتزايدة،
تبرز الحاجة الملحة إلى استمرار وتكثيف هذا الدعم، بما
يسهم في تعزيز قدرة الفلسطينيين على مواجهة التحديات
 وتحقيق التنمية والاستقرار، وهنا نرحب بقرار مجموعة
البنك الدولي في تقديم المنحة السنوية لفلسطين بحوالي
300 مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني لقطاع غزة
والضفة الغربية.

السيدات والسادة،

منذ تبني مبادرة السلام العربية عام 2002م، والمملكة
تبذل جهودا متواصلة من أجل تجسيد الدولة الفلسطينية

المستقلة، ذات السيادة، على حدود الرابع من يونيو
1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبارها الركيزة
الأساسية لتحقيق سلام عادل وشامل وأمن مستدام في
المنطقة

وفي هذا السياق، نشيد بعزم فرنسا الاعتراف بدولة
فلسطين، وهي خطوة تعكس التزامها بدعم حق الشعب
الفلسطيني في تقرير مصيره بما ينسجم مع القانون الدولي
والقرارات الدولية ذات الصلة.

ونرحب باعتراف عدد من الدول الصديقة بدولة
فلسطين، وندعو بقية الدول إلى اتخاذ هذه الخطوة

المسؤولية، والانخراط في مسار موثوق به ولا رجعة فيه،
لإنهاء الاحتلال وتحقيق الأمن والسلام لجميع شعوب
المنطقة.

وإدراكا منها لأهمية الحفاظ على فرصة الحل
السياسي، أطلقت المملكة "التحالف العالمي لتنفيذ حل
الدولتين"، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج،
وتعمل من خلال هذا الإطار على تفعيل آلية تنفيذية شاملة

ومحددة زمنيا، لضمان متابعة مخرجات هذا المؤتمر، ودعم تنفيذ خطوات واقعية نحو إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية وتحقيق الأمن الإقليمي.

وفي الختام، ندعوكم إلى الانضمام إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر، والمشاركة الجادة في تنفيذها. إن مسؤوليتنا الجماعية تحتم علينا اليوم العمل العاجل على إنهاء الكارثة الإنسانية التي تهدد مصداقية النظام الدولي بأسره، وحماية الشعب الفلسطيني، وتمكينه من نيل حقه المشروع في تقرير المصير، وتحقيق الأمن والسلام لجميع دول وشعوب

المنطقة، بما يفتح الطريق نحو الاستقرار والتنمية
والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته